

أثر الحوافز الضريبية على الأداء الاستثماري في سلطنة عمان
باستخدام نموذج اختبار المتانة

**The Impact of Tax Incentives on Investment Performance in the
Sultanate of Oman Using Robustness Test Model**

سيف بن خميس بن نصيب المعمرى¹، زهير بوشداخ²

¹ جامعة تونس قرطاج تونس. seifelmamary@gmail.com

² جامعة تونس قرطاج تونس zouheir.bouchaddakh@fsegt.utm.tn

تاريخ الاستلام: 2025/04/09 تاريخ القبول: 2025/05/04 تاريخ النشر: 2025/06/30

Abstract

This study aims to measure the impact of tax incentives on investment performance in the Sultanate of Oman by presenting descriptive statistics, conducting robustness tests, reviewing the results of the pooled regression, and interpreting the findings. The analysis focused on the effects of tax-exempt income and loss relief on investment performance. The study concludes that in the presence of tax-exempt income and loss compensation, there is a statistically significant relationship between tax incentives and the performance of companies listed on the Muscat Stock Exchange.

Keywords: Tax incentives, Investment performance, Sultanate of Oman, Robustness test.

JEL Classification: H25, H32, C33, G30

ملخص

تهدف الدراسة إلى قياس أثر الحوافز الضريبية على الأداء الاستثماري في سلطنة عمان من خلال عرض الاحصاءات الوصفية، واختبار المتانة، ثم استعراض نتيجة الانحدار الجمع، وتفسير النتائج، والتي شملت أثر الدخل المعفى من الضريبة وتخفيف الخسائر على الأداء الاستثماري وقد خلصت الدراسة إلى أنه بوجود الدخل المعفى من الضرائب وتعويض الخسارة، هناك علاقة معنوية بين الحوافز الضريبية وأداء للشركات المدرجة في بورصة مسقط العمانية.

الكلمات المفتاحية: حوافز ضريبية، اداء

استثماري، سلطنة عمان، اختبار المتانة.

تصنيف جال: H25, H32, C33, G30

1. مقدمة:

تعد الاستثمارات من أهم وسائل تنمية وتنويع الموارد المالية في الاقتصاديات المعاصرة ، كما تعد هذه الاستثمارات من أهم المصادر التي تقوم عليها اقتصاديات وموازنات العديد من الدول ، فضلاً عن تنويع مصادر دخلها وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أصبحت الحوافز الضريبية أداة محورية في استراتيجيات جذب الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد تعد سلطنة عمان من الدول التي أولت اهتماماً خاصاً بتفعيل هذه الآلية، من خلال تقديم مجموعة من الإعفاءات والتسهيلات الضريبية لتحفيز بيئة الأعمال ودعم القطاعات الإنتاجية، ومع ذلك، يثار تساؤل جوهري حول مدى فعالية هذه الحوافز في تحسين الأداء الاستثماري للشركات.

1.1. إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي: إلى أي مدى تؤثر الحوافز الضريبية التي تمنحها سلطنة عمان على الاداء الاستثماري لبعض الشركات؟

1.2. فرضية الدراسة: تتمثل فرضية الدراسة في أن الدخل المعفى من الضرائب له تأثير إيجابي ومعنوي على أداء الاستثمار للشركات المصنعة المدرجة في سلطنة عمان، بينما يُظهر تعويض الخسارة تأثيراً سلبياً ومعنوياً على أداء الاستثمار للشركات المدرجة في بورصة مسقط للأوراق المالية.

1.3. منهجية الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة التي بين أيدينا على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أنّ هذا المنهج هو الأنسب لدراسة هذا الموضوع، لقدرته على التشخيص الدقيق والتوصيف المعمق للحقائق.

2. العلاقة بين الحوافز الضريبية والأداء الاستثماري

تظهر العلاقة بين الحوافز الضريبية والأداء الاستثماري من خلال:

2. 1 قنوات انتقال أثر الحوافز الضريبية على الأداء الاستثماري

يمكن القول بأن الحوافز الضريبية يمكن أن تؤثر على الأداء الاستثماري من خلال قوى

العرض والطلب؛ وذلك من خلال الصور التالية (Owen, Z. & Cailin 2020)
(p90)

- انخفاض الضرائب على الاجور والمرتبات من شأنه أن يؤدي إلى تحفيز الأفراد على العمل، وبالتالي زيادة الطاقة الانتاجية، الأمر الذي يحمل معه زيادة الدخل، وبالتالي زيادة إيرادات الضرائب على الدخل.

- يؤدي انخفاض الضرائب على العوائد على الاصول (مثل الفوائد، وأرباح الأسهم ومكاسب رأس المال) يشجع على الادخار.

- يؤدي انخفاض الضرائب على دخول الشركات والمؤسسات إلى تشجيع هذه الشركات في الاستثمار داخل البلاد بدرجة أكبر من اتجاهها نحو الاستثمار في الخارج.

2. 2 أنواع الحوافز الضريبية :

تُصنف الحوافز الضريبية إلى نوعين (George T. Peters, & Bariyima D.)
:(Kiabel20215 p2321)

-الحوافز الضريبية القائمة على التكلفة (مثل الاعتمادات الضريبية والسماحيات -الحوافز الضريبية القائمة على الربح (مثل الإجازات الضريبية أو تخفيض أسعار ها).

ويمكن أن تتفاوت أنواع الحوافز التي تندرج تحت هاتين الفئتين الواسعتين بشكل كبير استنادًا إلى القطاع، ونوع الدخل، وحجم العمل، وموقع العمل. يمكن أن تكون الحوافز مؤقتة أو دائمة، ويمكن أن تقدم إعفاءً جزئيًا أو إعفاءً كاملاً.

وبصفة عامة، يمكن أن تكون الحوافز الضريبية في أشكال مختلفة على النحو التالي؛ ضريبة الدخل المؤجلة، الدخل المعفى من الضريبة، تخفيف الخسائر، الإجازات الضريبية،

السماحات بالاستثمار، الفوائد الضريبية المجانية، السماحات بالبحث والتطوير، المعاهدات الضريبية، السماحات بالرأس المال، وبعض هذه الحوافز يتم شرحها بالتفصيل أدناه.

2.2.1 إعفاء الخسارة: يتيح إعفاء الخسارة للمستثمرين تعويض الخسارة التي تكبدوها في شركاتهم سواء ضد فاتورة ضريبة الدخل أو فاتورة ضريبة الدخل.

2.2.2 الدخل المعفى من الضرائب: يعتبر الإعفاء الضريبي فصلاً بين فئات معينة من الدخل عن دفع الضرائب، أي إنه تخفيض أو إزالة للالتزام الذي كان يتطلب دفعاً إلزامياً للسلطة الضريبية على الممتلكات أو الدخل أو المعاملات. فالدخل المعفى من الضرائب هو أي دخل لا يخضع للضرائب، سواء على المستوى الفدرالي أو الولائي أو المحلي. ومن بين الإعفاءات الممنوحة عادة: السلع المستخدمة في تصنيع سلع أخرى، والممتلكات المستخدمة لأغراض خيرية أو غير ربحية، والسلع التي تعتبر ضرورة في الحياة وغيرها، وقد حدد البعض دخلاً غير خاضع للضرائب آخر ..

3. الدراسات السابقة:

تعد الحوافز الضريبية جانباً مهماً من جوانب سياسة الحكومة يثير اهتمام الباحثين والممارسين، يمكن نسب ذلك إلى مدى أهميتها في جذب الاستثمارات بشكل رئيسي بين القطاعات الخاصة مثل صناعات التصنيع. يتم استعراض بعض الدراسات الأخيرة المتعلقة بالموضوع أدناه:

3.1. الدراسات السابقة المتعلقة ب اثر الحوافز الضريبية على النشاط الاستثماري

تناولت دراسة **Maria & Dmitry, (2022)** تقييم تأثير الحوافز الضريبية على النشاط الاستثماري لسكان المناطق الاقتصادية الخاصة في الاتحاد الروسي في الفترة 2016-2020 وتمثل فرضية الدراسة في عدم وجود تأثير كبير للحوافز الضريبية، فضلاً عن وجود تأثير سلبي لهذه المزايا على الأنشطة الاستثمارية لسكان المناطق الاقتصادية

الخاصة في الاتحاد الروسي في بعض الحالات ، وتم إجراء التقييم من خلال بناء نماذج اقتصادية قياسية للطاقة لجميع المناطق بشكل إجمالي للفترة محل الدراسة، وخلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد المزايا الضريبية للفترة الزمنية السابقة وحجم الاستثمارات التي تمت داخل المناطق في الفترة الزمنية الحالية. وبالتالي، فإن زيادة كثافة استخدام المزايا الضريبية من قبل سكان المناطق بمقدار الضعف تؤدي إلى زيادة في حجم الاستثمارات الحالية بنسبة 60-74٪، اعتماداً على الفترة قيد النظر. كما استنتجت أنه، على عكس الاعتقاد السائد حول عدم كفاءة الحوافز الضريبية وتأثيرها الضار على نظام الميزانية في شكل نقص في عائدات الضرائب، فهي في الواقع أداة فريدة ومفيدة تعزز تطوير الأعمال في مجالات محددة. يتم التعبير عن الأهمية العملية للدراسة في إمكانية قيام حكومة الاتحاد الروسي بتطبيق النتائج التي تم الحصول عليها عند اتخاذ قرارات بشأن توسيع قائمة الحوافز الضريبية العاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة أو بشأن تمديد فترة صلاحيتها (Maria O. Kakaulina & Dmitry R. Gorlov 2022). (p282).

كما أجرى Kett (2017) و Andersen و Von Uexkull دراسة حول الحوافز الضريبية للشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، وفحصوا فيها كيفية انتشار الحوافز الضريبية في الدول النامية وتباينها على مستوى القطاعات والمناطق والدخل. أظهرت الدراسة أن الحوافز الضريبية شائعة بشكل أكبر في قطاعات البناء وتكنولوجيا المعلومات (IT) والإلكترونيات والآلات والمعدات، وقطاعات التصنيع الأخرى، نسبة الدول التي تقدم حوافز في قطاعات الخدمات أقل ولكن الغالبية تقدم حوافز لمعظم قطاعات الخدمات تستهدف بعض الدول النامية بصورة متعمدة توجيه الحوافز إلى قطاعات التصنيع والبناء لجذب المستثمرين. وكشفت نتائجهم أنه عبر القطاعات، تقدم بين 49-72 % من جميع الدول النامية إجازات ضريبية، وإعفاء الدخل من الضرائب، ومعدلات ضريبية عامة مفضلة أو منخفضة للغاية، أو بدلات ضريبية

في دراسة أخرى قام Alan (2016) باختبار تأثير تعويض الخسائر على أداء شركات التصنيع في نيجيريا، واعتمدت الدراسة على تصميم بحث إكسبو فاكنتو واستخدم بيانات ثانوية تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية للشركات المحددة ، وقد تم استخدام النموذج الترابطي لتحليل البيانات المحصلة ، وترى الدراسة أن قيود تعويض الخسائر تقيد قدرة الشركة على الحصول على استردادات ضريبية عند توليدها لأرباح ضريبية سلبية ، كما ترى الدراسة أن الشركة التي تدرك خسارة ضريبية قد تحمل الخسارة إلى الوراء ضد دفعات الضرائب في السنوات الثلاث السابقة شريطة أن لا تطالب بمبالغ مستردة حالية تزيد عن إجمالي دفعات الضرائب في تلك السنوات. لذلك، تستطيع الشركات التي استنفدت حقها في حمل الخسائر إلى الأمام حمل الخسائر غير المستخدمة إلى الأمام لمدة تصل إلى خمس عشرة سنة، بعد انتهاء الخسائر ولا يمكن استخدامها بعد ذلك لتقليل الالتزام الضريبي ، وخلصت الدراسة إلى أن تقييم قابلية استخدام الخسائر الضريبية المحملة للأمام غالباً ما يكون أسهل للإدارة من أجل المشاركين في السوق المالية (Alan, J. 2018 p97-120). كما أجرى Tennyson (2014) تقييماً للشركات الزراعية في سنغافورة مع التركيز الخاص على الحوافز الضريبية للاستثمار، وتم قياس الحوافز الضريبية بواسطة السماح بالاستثمار وتعويض الخسائر. تم الحصول على البيانات الأولية من 83 مديرًا تنفيذيًا لشركاتهم في التسع مناطق تجارية حرة في أوروغواي ، تم تحليل البيانات المولدة باستخدام المتوسط البسيط واختبار T لاختبار الفرضيات ، وكشفت الدراسة أن السماح بالاستثمار وتعويض الخسائر له تأثير إيجابي ومعنوي على الاستثمارات الشركات الزراعية المرتبطة. (Tennyson, Oghoghomeh 2014 p129) كما أجرى Babajide (2013) تحقيقاً تجريبياً حول آثار الحوافز المالية على الاستثمار في نيجيريا. قامت الدراسة بإنشاء مؤشرين للحوافز المالية يتتبعان أنواع ومراحل الحوافز التي تم الشروع فيها منذ السبعينيات، وتم تضمين هذين المؤشرين في معادلات الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. كشفت الدراسة عن تأثير سلبى significant للحوافز المالية على كل من

الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا ، كما أكدت هذه الدراسة انه بدلاً من التركيز على الحوافز المالية، ينبغي على الدولة التركيز على القضاء على العوامل التي تثير رداءة الاستثمار. كما قامت دراسة **DreBler and Overesh (2013)** بتحليل تأثير معالجة الخسائر على الاستثمارات العابرة للحدود في ألمانيا ، حصلت الدراسة على بيانات ثانوية حول الشركات العابرة للحدود الألمانية مع التركيز الخاص على الصناعات التي تحتمل ارتفاع الخسائر ، وقد تم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد . وأظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن توقع تأثيرين لمعالجة الخسائر الضريبية، أحدهما يجعل الشركات قرارات الاستثمار تأخذ في الاعتبار الخسائر المحتملة المستقبلية،

2.3. أثر الحوافز الضريبية على تشجيع الاستثمار في الابتكار:

حسب دراسة **Silvia Appel et.al (2023)** هناك إجماع واسع على الدور المحوري للبحث والتطوير (R&D) كمحرك للابتكار والأداء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. ولمعالجة حالات الفشل في سوق البحث والتطوير، تسعى الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى تعزيز استثمار الشركات في البحث والتطوير باستخدام أدوات الدعم المالي. تلجأ الحكومات بشكل متزايد إلى النظام الضريبي كآلية تحفيزية. في عام 2020، شكلت حوافز ضريبة البحث والتطوير حوالي 55٪ من إجمالي الدعم الحكومي لأبحاث وتطوير الأعمال في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ارتفاعاً من 30٪ في عام 2000. هذا التوسع يثير تساؤلات سياسية مهمة حول فعالية الأدوات السياسية المختلفة في تعزيز البحث والتطوير والابتكار والأداء الاقتصادي، وتباين هذه الآثار عبر أنواع مختلفة من الشركات وتفاعل السياسات المختلفة.

كما سعت دراسة **Binbin Tian et.al (2020)** إلى تقدير تأثير الحوافز الضريبية للبحوث والتطوير (R&D) على نفقات البحث والتطوير على مستوى الشركات (RDE) وحصولها على براءات الاختراع باستخدام تغيير في معايير الأهلية للحصول على خصم ضريبي مضاعف في الصين. ففي عام 2006 ، خففت الحكومة الصينية

"معيّار الأهلية بنسبة 10%"، والذي ينص على أنه لا يمكن للشركات التي حققت زيادة بنسبة 10% أو أكثر في نفقات البحث والتطوير في السنة السابقة والمطالبة بخصم ضريبي إضافي بنسبة 10%، وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي أصبحت مؤهلة حديثاً للمطالبة بالخصم الضريبي المضاعف (الشركات التي كانت أقل بقليل من المعيار) تلحق بالركب في مجال نفقات البحث والتطوير والابتكار في المنتجات.

3.3. أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في قطاع العقارات :

تستكشف دراسة Arif Setyo (2024) ه تأثير الضرائب العقارية على سوق العقارات من خلال مراجعة شاملة للأدبيات . يهدف البحث إلى توضيح الديناميكيات المتعددة للضرائب العقارية، مع التركيز على آثارها على قيم العقارات، وسلوك الاستثمار، وتمويل الحكومة المحلية. باستخدام تصميم بحث استكشافي ووصفي، يقوم البحث بفحص منهجي للأدبيات الموجودة من مصادر متنوعة لكشف الموضوعات والأنماط الكامنة المتعلقة بالضرائب العقارية. تتضمن جمع البيانات مراجعة شاملة للمقالات العلمية، والكتب، والتقارير، والوثائق السياسية، باستخدام تقنيات أخذ العينات المتسلسلة لتعزيز الشمولية. يتم إجراء تحليل مواضيعي لتصنيف وتفسير النتائج الرئيسية، بما في ذلك تأثير رسملة الضرائب العقارية على قيم العقارات، ودور الحوافز الضريبية في تحفيز الاستثمار، والتحديات التي تواجهها اعتماد الحكومات المحلية على الضرائب العقارية. يؤكد البحث على أهمية مراعاة العوامل السياقية، مثل ظروف السوق والديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية، في فهم العلاقة المعقدة بين الضرائب العقارية وسوق العقارات. لها النتائج آثار على صناع السياسات والممارسين والباحثين، حيث تسلط الضوء على الحاجة إلى برامج الإعفاء الضريبي المستهدفة، والحلول السياسية المبتكرة، والتعاون متعدد التخصصات لمعالجة التحديات والفرص المرتبطة بالضرائب العقارية.

4.3. أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في الطاقة المتجددة :

دراسة (Nergis Feride Kaplan Dönmez, (2023) تهدف إلى الكشف عن آثار الضرائب والحوافز تحت سقف واحد، جنباً إلى جنب مع الدعم المعدل بانتظام، في قطاع الطاقة المتجددة. من حيث الاستثمار المالي، يبحث هذا البحث في كيفية تقييم الحوافز الضريبية وأشكال الدعم الأخرى لمصادر الطاقة المتجددة والمزايا الأساسية لمصادر الطاقة المتجددة هي أنها تساعد على حماية البيئة، والاستثمارات في الطاقة المتجددة هي موضوع ذات أهمية على أجندة العديد من البلدان. تعرض سوق الطاقة التركي لعملية التحرير . (Nergis Feride KAPLAN DÖNMEZ, 2023, p220).

5.3 . أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

أشارت دراسة (Moretti, E., & Daniel J. W , (2017) إلى أن الحوافز الضريبية يمكن أن تكون لها أثر إيجابي على نمو واستمرارية الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال دراسة أثر الحوافز الضريبية على دخول العلماء والمبتكرين أي يقيس مدى حساسية هجرة العلماء للتغيرات في الفوارق الضريبية الشخصية والتجارية عبر الولايات ، نحن نكشف عن التأثيرات الكبيرة والمستقرة والمقدرة بدقة للضرائب الشخصية ، وضرائب الشركات على أنماط هجرة العلماء، وتبلغ مرونة التنقل بالنسبة للضرائب على المدى الطويل 1.8 لضرائب الدخل الشخصي، و 1.9 لضريبة دخل الشركات الحكومية، و 1.7 للالتزام الضريبي على الاستثمار، في حين أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تدفع الأفراد المبتكرين والشركات المبتكرة إلى اتخاذ قرار بشأن تحديد مواقعهم، إلا أن هناك ما يكفي من الشركات والعمال على الهامش الذي يهم ضرائب الدولة.

6.3 أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الاجنبي المباشر :

سعى (Abille et.al (2020 إلى استكشاف وظيفة الحوافز المالية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على دولة غانا باستخدام البيانات خلال الفترة 1920-1975، وذلك باستخدام اختبار حدود الانحدار الذاتي الموزع An

augmented autoregressive distributed lag (ARDL) bounds test

وقد أظهرت هذه الدراسة أن معدلات ضريبة الشركات ذات تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الغاني على المدى الطويل ،

قام **Etim et al , (2019)** بدراسة أثر حوافز السياسة الضريبية القائمة على التكلفة والربح على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في نيجيريا ، خلال الفترة (1999-2017) ، باستخدام نماذج الانحدار المتعدد وصياغة ثلاثة نماذج تتم صياغتها ، وكشفت النتائج أنه على الرغم من أن حوافز السياسة الضريبية القائمة على التكلفة كان لها تأثير أقوى نسبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر ، مقارنة بحوافز السياسة الضريبية القائمة على الربح ، إلا أنه لم يتم العثور على علاقة مهمة بين حوافز السياسة الضريبية القائمة على التكلفة ، وحوافز السياسة الضريبية وحوافز السياسة الضريبية القائمة على الربح والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، ولذلك خلصت الدراسة إلى أنه تعتبر مبادرات الحوافز غير الضريبية مكماً ضرورياً لحوافز السياسة الضريبية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق استقراره في نيجيريا ، أوصت الدراسة بأن تسعى الحكومة إلى تحقيق وساطة الحوافز غير الضريبية لتعزيز أساسي لحوافز الاستراتيجية الضريبية لدفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نيجيريا. كما قام لودهي Lodhi2017 باستخدام نموذج قياسي ARDL ، لدراسة تأثير الحوافز الضريبية على الاستثمار في باكستان خلال الفترة (1990 – 2014) ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي هما العاملان المؤثقان في حين أن معدلات الضرائب على الشركات وتكاليف الضرائب هي المتغيرات غير المتحيزة ، وكشفت نتائج التحليل أن معدل الضريبة على الشركات يرتبط ارتباطاً سلبياً بالاستثمار المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان على المدى القصير والطويل ، واوصت الدراسة أن تخفض السلطة العامة في باكستان معدلات الضرائب والرسوم على الشركات لدفع الاستثمار إلى باكستان.

7.3 . أثر الحوافز الضريبية على جودة الاستثمار :

دراسة (Sebastian E., Martin J., and Kerstin S, (2023) والتي هدفت إلى قياس تأثير الحوافز الضريبية في شكل تخفيض قيمة المكافأة على جودة الاستثمار. وباستخدام انتهاء الحوافز الضريبية من خلال خفض قيمة المكافآت في شرق ألمانيا ولجنة تمثيلية من المؤسسات في ألمانيا الغربية، وقد خلصت الدراسة إلى أن خفض قيمة المكافآت يؤدي إلى انخفاض جودة الاستثمار بشكل كبير. وينخفض متوسط جودة الاستثمارات، مقاساً بمدى استجابة الإيرادات المستقبلية والعوامل الأخرى للتدفق النقدي للاستثمارات الحالية، بنسبة 15.2 إلى 23.8% على المدى القصير و31.8 إلى 41.4% على المدى الطويل. كما خلصت هذه إلى أن هذا التأثير السلبي للإعانات الضريبية يكون أكبر بالنسبة للمناطق ذات المعدلات الضريبية الأعلى، وفي أوقات البطالة المرتفعة، وبالنسبة للمؤسسات الكبيرة أو المنخفضة الإنتاجية. وبشكل عام، في حين أن زيادة كمية الاستثمار، حيث أن الحوافز الضريبية مثل تخفيض قيمة المكافآت تقلل بشكل كبير من جودة الاستثمارات.

8.3. التعليق على الدراسات السابقة :

يلاحظ من خلال الدراسات سالف الذكر أن القاسم المشترك بين هذه الدراسة والدراسات السابقة موضوع الدراسة وهو الحوافز الضريبية وتأثيرها على اقتصاد الدولة، وقد اتخذت كل دراسة من الدراسات السابقة مجالاً معيناً؛ فمنها من يرى أنها ذات أثر إيجابي على عملية التنمية الاقتصادي في الدولة، ومنها من يرى أنها ذات أثر سلبي على استقرار اقتصادها الوطني، إلا أنه يمكن أن نوجز مميزات هذه الدراسة على النحو التالي:

- تتخذ هذه الدراسة الحوافز الضريبية كأسلوب تحفيزي لجذب المستثمر .
- أن أثر الحوافز الضريبية على اقتصاد الدولة، سواء كان هذا الأثر سالباً أو موجباً إنما يعتمد على القوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة إلى جانب المناخ الاستثماري المواتي لأن تجنى الدولة ثمارها .

-أن الحوافز الضريبية في سلطنة عمان بعيدة كل البعد عن النموذج المتاح في أي دولة على مستوى دول العالم.

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

4. نموذج الدراسة :

تستند هذه الدراسة إلى نظرية الضريبة الجديدة الكلاسيكية التي صاغها في عام 1900 **J. Mutt, A. Laffer**. وفقاً للنظرية الكلاسيكية الجديدة، يجب أن تتم تطوير سياسة الضرائب تحت نفس الافتراضات؛ يجب أن تكون الضرائب أقل ما يمكن وينبغي منح الشركات إعفاءات ضريبية كبيرة .

إلا فإن عبء الضرائب العالي سيعيق النشاط الاقتصادي ويقيد سياسات الاستثمار للشركات، مما سيؤدي إلى انخفاض تحديد الأموال الإنتاجية وركود اقتصادي (**Olaniyi, T. A., Mustapha, N. A., & Oyedokun, G. E. 2019p674**).

يعزى السبب الأساسي وراء هذه النظرية هو أن الشركة ستقيم تكاليف وفوائد المشروع وتستثمر عندما تتجاوز الفوائد التكاليف ، ترتبط نظرية الضريبة الكلاسيكية الجديدة بهذا الموضوع لأنها تتضمن تعديل سياسات الضرائب لزيادة قاعدة الإيرادات الحكومية وتشجيع الإعفاءات الضريبية للشركات لتسهيل الأنشطة الاقتصادية للشركات مما يساهم في تحسين النمو الاقتصادي على الصعيد الوطني.

1.4 منهجية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى فحص ما إذا كان لتعويض الخسارة والدخل المعفى من الضرائب أي تأثير على أداء الاستثمار في السلطنة . حيث اعتمدت هذه الدراسة على بيانات **Panel Data** السنوية، حيث يتم ملاحظة جميع المتغيرات لكل مقطع عرضي ولكل فترة زمنية. تتضمن الدراسة خلال الفترة الزمنية (2000-2024) وقد شمل التحليل 14 شركة

عمانية تغطي أكبر قدر من القطاعات المختلفة المدرجة حاليًا في بورصة مسقط للأوراق المالية حتى 31 أغسطس 2024.

تعتمد هذه الدراسة على الطريقة الثانوية للحصول على البيانات لتقييم التأثيرات المختلفة للحوافز الضريبية على أداء الاستثمار للشركات المصنعة المدرجة في بورصة مسقط للأوراق المالية؛ ومن أجل تحقيق ذلك، تم الرجوع إلى الكتب والمجلات والمقالات المكتوبة والنشرات والإنترنت والتقارير السنوية والحسابات للشركات العينية والبيانات اللازمة، ممتدة خلال الفترة (2000–2024)، وقد تم تلخيص البيانات الناتجة عن هذه الدراسة باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي، ثم بعد ذلك، تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ونموذج الآثار العشوائية بمساعدة برنامج STATA 13

من أجل تحقيق الأهداف المذكورة سابقًا، تم تحديد النموذج البحثي التالي:

$$(1) \text{ROI} = f(\text{TE}xI, \text{Lo}R\text{el} \dots\dots\dots)$$

ومن العلاقة السابقة يمكن تحديد النموذج الاقتصادي القياسي التالي :

$$(2) \text{ROI}_{it} = a_0 + a_1 \text{TE}xI_{it} + a_2 \text{Lo}R\text{el}_{it} + u_{it}$$

حيث : ROI = العائد على الاستثمار ، TE_xI = الدخل المعفى من الضرائب

، LoRel = تخفيف الخسارة أو إعفاء الخسارة

a₀ = الحد الثابت

a₁, a₂ = المعامل المرتبط بالمتغير التوضيحي

i = الشركة = t = الفترة الزمنية u = حد الخطأ العشوائي

يتوافق هذا النموذج مع النموذج المستخدم من قبل عديد من الدراسات ، من خلال النموذج أعلاه، يُستخدم عائد الاستثمار (ROI) لقياس المتغير الذي يعتمد عليه وهو أداء الاستثمار للشركات المصنعة المدرجة، بينما يُعتبر الحوافز الضريبية كمتغير مستقل يتم

تمثيله بواسطة الدخل المعفى من الضرائب وتعويض الخسارة ، وتُعتبر البيانات المجمعة حول هذه المتغيرات التوضيحية نتيجة تأثير الحوافز الضريبية على أداء الاستثمار ، ومن المتوقع أن تؤثر على نمو وأداء الشركات المختارة المدرجة في بورصة مسقط للأوراق المالية بسلطنة عمان إما بشكل إيجابي أو سلبي.

5. نتائج الدراسة:

1.5 . الإحصاءات الوصفية : تقدم الإحصائيات الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة لـ 14 شركة في بورصة مسقط للأوراق المالية خلال الفترة (2000 – 2024) باجمالى 700 مشاهدة على النحو التالي:

الجدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية

القيم القصوى	القيم الدنيا	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد المشاهدات	المتغيرات
26.68	- 9.28	8.61	2.4	336	ROI
64587398	0.002	7885131	6473281	336	TExI
91187346	0.001	3219118	3218172	336	LoRel

Source: Computed Output using STATA 13

اظهرت نتائج التحليل ان مؤشر أداء الاستثمار (ROI) للشركات المختارة والمدرجة في بورصة مسقط للأوراق المالية انما حققت ارباحاً متوسطة على مدار السنوات محل الدراسة 03 كما هو موضح في الجدول رقم (1) ، وقد كان متوسط ROI للعينة بأكملها 2.4% بحد أقصى قدره 26.68 % وحد أدنى قدره -9.28 . وهذا يعني أن معظم الشركات المختارة حققت ربحاً بنسبة 2.4% على استثماراتها ، كما اشارت نتائج التحليل إلى أن قيم ROI تنحرف عن متوسطاتها بمقدار 8.61 على كلا الجانبين بالنسبة للانحراف المعياري ، مما يشير إلى وجود الكثير من التباين عن المتوسط.

كما اشارت نتائج التحليل إلى أنه كان للدخل المعفى من الضرائب (TExI) قيمة متوسطة قدرها 6473281 ريال عمانى، بانحراف معياري بقيمة 7885131 ريال

عماني وبقيمة قصوى 64587398 ريال عماني وبقيمة دنيا تقترب من الصفر ؛ وهذا يفسر أن معظم الشركات المختارة في الدراسة تتمتع بأرباح خالية من الضرائب ، في حين بلغ متوسط تعويض الخسارة 3218172 (LoRel) ريال عماني بانحراف معياري قدره 3219118 ريال عماني، وقيمة قصوى قدرها 91187346 ريال عماني ، وقيمة دنيا تقترب من الصفر لكل من المتغيرات المستقلة.

2.5 . اختبار Robustness :

يعرف هذا الاختبار بما يسمى باختبار المتانة او القوة أي منهجية لضمان الجودة تركز على اختبار متانة البرنامج ، تم استخدام اختبار المتانة لوصف عملية التحقق من متانة حالات الاختبار في عملية الاختبار، وقد عرفت ANSI و IEEE المتانة باعتبارها الدرجة التي يمكن أن يعمل بها النظام أو المكون بشكل صحيح في وجود مدخلات غير صالحة أو ظروف بيئية غير مواتية.

من اجل الحصول على نتائج احصائية اكثر دقة لجميع الاستدلالات الاحصائية التي تم الحصول عليها في النتائج السابقة ، يتم استخدام ما يعرف باختبار المتانة أو القوة ، ويتضمن هذا الاختبار مجموعة من الاجراءات الاحصائية ، مثل : اختبار الطبيعية لبقايا الانحدار ، واختبار التداخل الخطى المتعدد ، واختبار التغير ، بالإضافة إلى اختبار هاوسمان.

الجدول رقم (2) : نتائج اختبار Robust

الاختبار	Chi-2 ك ²	P-قيم
Normality	2.03	0.644
Heteroscedasticity	3.18	0.021
Multicollinearity	Multicollinearity	
	VIF	TOLERANCE
	2.16	0.927
	2.16	0.927

Source: Computed Output using STATA 13

1.2.5 نتائج طبيعية بقايا الانحدار : تم إجراء اختبار Jarque-Bera test للتحقق من طبيعية normality بقايا الانحدار ، وذلك من خلال استخدام مقياس Jarque-Bera measure لتقييم فرضيات طبيعية بقايا نموذج الانحدار ؛ فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أو المقياس أكبر من 5%، فهذا يشير إلى وجود الطبيعية (بروك ، 2008) ، وقد اشارت نتائج الاختبار السابق إلى أن مؤشر Jarque-Bera measure جاء 0.644 وهو ما يعنى انه اكبر من 5% ، الأمر الذى حمل معه تفسير أن هذه النتائج تتفق مع فرضية التوزيع الطبيعي أو طبيعة بقايا الانحدار .

2.2.5 اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test

اجريت الدراسة باختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test لاختبار التغير للنموذج المستخدم ، وذلك لتقييم عدم استقرارية متغيرات النموذج ، حيث يعتبر ان تكون تباين الاخطاء ثابتة او ما يعرف بمبدأ التجانس Homoscedasticity حيث تعتبر الاخطاء غير المستقرة هي تلك التي ليس لديها تباين مستمر .
وتشير نتائج الجدول رقم (2) إلى أن قيمة (كا) تساوى 3.018 عند قيمة P (0.021) وهى اقل عند مستوى معنوية 5% ؛ الأمر الذى يفسر رفض الفرضية الصفرية للتجانس عند مستوى معنوية 5% وقبول فرضية البديل

3.2.5 اختبار التداخل الخطي : يعرف التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity) في نماذج الانحدار بأنه خاصية تكون فيها المتغيرات المستقلة قابلة للكتابة في معادلة خطية بدلالة متغيرات مستقلة أخرى.

ويعتبر التداخل الخطي حالة غير مرغوب فيها بالنسبة للمتغيرات المفسرة بحكم أنه يشكل نوعاً من تكرار المعلومة ما؛ وهذا يعني أن المتغيرات المتداخلة خطياً تفسر نفس الظاهرة ويستحسن تقليل عددها بسحب متغيرات من قائمة المتغيرات المفسرة، بعبارة أخرى، تكون المتغيرات المتداخلة تؤثر سلباً على بعضها البعض (أي تزعج بعضها البعض إحصائياً)، داخل النموذج مما يستوجب تبني إستراتيجية لإقصاء بعضها من النموذج.

وقد قامت الدراسة بإجراء اختبار تعدد الانحدار من خلال استخدام ما يعرف بمعامل تضخم التباين VIF ، وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين 0.1 ، 10 فإذا كانت نتيجة التحليل تقع بين هاتين القيمتين دل على وجود تداخل خطي متعدد قوى.

اظهرت نتائج اختبار التداخل الخطي المتعدد الذي اجري على الشركات المختارة والمدرجة في بورصة مسقط للأوراق المالية أنه لا يوجد مشكلة في تعدد الانحدار حيث أن جميع قيم عوامل تضخم التباين أقل من 10 وقيم التحمل أكبر من 0.1 .

4.2.5. تحليل Panel Analysis تم إجراء تحليل Panel باستخدام اختبار تحديد المواصفات هاوسمان واختبار مضاعف لاجرانج لبرويش وباجان للتأثيرات العشوائية.

الجدول رقم (3) : نتائج تحليل Panel Analysis

الاختبار	Chi2 كا ²	P-قيم
Hausman specification test	33.2	0.916
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects	0.13	0.869

Source: Computed Output using STATA 13

اظهرت نتائج التحليل التي تم الحصول عليها من اختبار تحديد المواصفات هاوسمان أن قيمة (كا²) تساوى 33.2 عند قيمة P (0.089) . وبالتالي فهي معنوية عند مستوى معنوية اكبر من 5% ، وهذا يشير إلى أن هاوسمان في صالح نموذج الأثر العشوائي ، أى انه يقبل فرضية وجود آثار عشوائية للمتغيرات ، ومع ذلك، فإن اختبار برويش وباجان لمضاعف التأثيرات العشوائية the panel test Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects يظهر عدم معنوية النموذج ، وهو ما يفسر وجود تأثير panel. وبالتالي، تم إجراء تحليل انحدار OLS المجمع ، يتم تفسير تحليل انحدار OLS المجمع القوي للعناية بعدم الاستقرار.

5.2.5 نتيجة الانحدار الجمع:

يعرض الجدول رقم (4) نتيجة الانحدار للمتغير التابع (ROI) والمتغيرات المستقلة للشركات المختارة والمدرجة ببورصة مسقط الأوراق المالية بسلطنة عمان (الدخل المعفى من الضريبة وتخفيف الخسارة).

الجدول رقم (4) : نتائج تحليل Robust Random Effect Model

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	قيم - Z	قيم - P
الثابت	0.127	0.789	3.47	0.167
TEExI	0.124	1.002	4.21	0.041*
LoRel	-0.98	0.079	-4.68	0.057*
R ²	0.764			
Wald-Chi2	17.63			0.33

* معنوى عند مستوى 5 % .

Source: Computed Output using STATA 13

6.2.5 تفسير النتائج : يعرض الجدول رقم (4) ملخص لنتائج نموذج الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى ، والذي تم اختباره على الشركات (14 شركة) المختارة والمدرجة ببورصة مسقط للأوراق المالية بسلطنة عمان ، والذي يعتمد على اختبار Panel Data وقد اظهرت نتائج التحليل ان المتغيرات المستقلة والممثلة في : الدخل المعفى من الضرائب TEExI ومتغير تخفيف الخسائر LoRel قد فسروا حوالى 76.4% التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو الأداء الاستثماري للشركات المختارة محل الدراسة ، وهو ما توضحه قيمة R² والتي بلغت 0.764 والتي تعبر عن جودة النموذج .

كما اظهرت نتائج كا2 الاحصائية والتي بلغت قيمتها 17.63 عند قيمة $p = 0.33$ والتي تظهر دلالة معنوية احصائية عند مستوى معنوى 5 % الأمر الذى يفسر معه ان هذا النموذج يعد مناسباً لتفسير ان المتغيرات المستقلة (الدخل المعفى من الضرائب TEExI

ومتغير تخفيف الخسائر (LoRel) مجتمعين ذات تأثير كبير على المتغير التابع وهو الاداء الاستثماري للشركات العمانية المختارة محل الدراسة .

1.6.2.5 أثر الدخل المعفى من الضريبة على الأداء الاستثماري

اظهرت النتائج ان متغير الدخل المعفى من الضرائب ذات قيمة موجبة لمعامله بلغت 0.124 عند قيمة $p = 0.417$ وهى ذات دلالة احصائية معنوية عند مستوى معنوى 5%، الامر الى يفسر معه ان الدراسة ترفض الفرض الصفرى القائل بان الدخل المعفى من الضرائب ليس له ادنى تأثير على الاداء الاستثماري للشركات المدرجة ببورة مسقط للأوراق المالية وقبول الفرض البديل القائل بان متغير الدخل المعفى من الضرائب ذات تأثير كبير على المتغير التابع وهو الاداء الاستثماري للشركات المختارة محل الدراسة وهذه الشركات تضم شركات تصنيعية الامر الذى من شأنه زيادة الانتاج ، وبالتالي تتجه حكومة سلطنة عمان الى تدعيم وتحفيز الشركات من خلال تقدم مجموعة من الحوافز والتخفيضات الضريبية ، الامر الذى يشجع على عوائد هذه الشركات على الاستثمار ، ذلك من خلال السياسات الضريبية التي تتبعها السلطنة لزيادة قاعدة إيرادات الحكومة وتشجيع الاعفاءات الضريبية للشركات بهدف تسهيل الاعمال التجارية والانشطة الاقتصادية والتي من شأنها ان تسهم في بناء وتحسين التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان ، وتتوافق هذه النتيجة مع مجموعة من الدراسات التي اجريت في هذا الصدد ومن بينها دراسة Andersen, et al. (2017) والتي ترى ان الحوافز الضريبية مثل : الأجور المعفاة من الضرائب قد تكون وسيلة أو اداة مناسبة لجذب الاستثمارات الى الدولة.

2.6.2.5 أثر تخفيف الخسائر على الأداء الاستثماري: يمكن تحديد أثر تخفيف

الخسائر على الاداء الاستثماري للشركات المختارة محل الدراسة من خلال نتائج الانحدار بالجدول رقم (4) ، حيث أشارت هذه النتائج إلى أن الخسائر تعد ذات اثر سلبي على عائد الاستثمار، حيث اظهرت النتائج انه ذات دلالة احصائية معنوية عند مستوى معنوى 5% ، وهو ما يفسر رفض الفرض الصفرى القائل ان تخفيف الخسائر لهذه الشركات ليس

له أي تأثير على الاداء الاستثمارى للشركات محل الدراسة وقبول الفرض البديل القائل بان تخفيف الخسائر لهذه الشركات ذات أثر كبير على ادائها الاستثمارى ، وعليه فان الشركات المختارة اذا تكبدت خسائر فانها سوف تطبق هذه الخسائر لمدفوعات الضرائب التي تمت خلال السنوات الاخيرة ، طالما ان هذه الخسائر لا تتطلب المبالغ الحالية المستردة بمقدار يزيد عن مدفوعات الضرائب المتراكمة التي تم سدادها خلال تلك السنوات . وتقود هذه النتيجة الى ان هذه الشركات سوف تقوم بعمليات ترحيل للخسائر غير المستخدمة لمدة لا تقل عن 15 عاما ، ولم يعد من الممكن استخدامها لتخفيف المسؤولية الضريبية.

6. خاتمة:

على ضوء ما تم عرضه وتحليله، يتضح أن الحوافز الضريبية تمثل أحد الأدوات الفعالة لتحفيز الاستثمار وتعزيز أداء الشركات، خاصة في السياقات الاقتصادية النامية مثل سلطنة عمان. فقد أظهرت النتائج أن الدخل المعفى من الضرائب له أثر إيجابي على العائد الاستثماري، في حين أن تخفيف الخسائر قد يحمل آثاراً سلبية في بعض الحالات. تؤكد هذه النتائج ضرورة تصميم سياسات ضريبية متوازنة تراعي احتياجات المستثمرين وتحديات الواقع الاقتصادي. كما أن نجاح الحوافز الضريبية لا يرتبط فقط بمنح الامتيازات، بل بمدى استقرار البيئة التنظيمية ووضوح التشريعات. ويُوصى بمراجعة دورية لهذه الحوافز وفق مؤشرات الأداء لضمان فعاليتها. ومن المهم أيضاً تعزيز التكامل بين السياسات المالية والاستثمارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وختاماً، فإن التجربة العمانية تمثل نموذجاً قابلاً للتطوير والتحسين عبر مزيد من الدراسات التطبيقية.

7. المصادر والمراجع:

- Abille, A.B.; Mpuure, D.M.-N.; Wuni, I.Y.; Dadzie, P. (2020), **"Modelling the synergy between fiscal incentives and foreign direct investment in Ghana"**. J. Econ. Dev., Vol. 22, pp: 325–334
- Alan, J. A., (2018), **"Measuring the effects of corporate tax cuts"**, Journal of Economic Perspectives Vol. 32, No. (4), PP: 97–120.
- Brooks, C. (2008). **"Acknowledgement. Introductory econometrics for finance"**. DIO:10.1017/CB09780511841644. Cambridge: Cambridge University Press.
- Maria O. Kakaulina & Dmitry R. Gorlov, (2022), **"Assessment of the Impact of Tax Incentives on Investment Activity in Special Economic Zones of the Russian Federation,"** Journal of Applied Economic Research, Graduate School of Economics and Management, Ural Federal University, vol. 21, No.(2), pp: 282–324.
- Olaniyi, T. A., Mustapha, N. A., & Oyedokun, G. E. (2019). **"Impact of taxation on Government capital expenditure in Nigeria"**. Journal of Management and Social Sciences, Vol. 8, No. (2), P: 674.
- Owen, Z. & Cailin, S. (2020), **"Evaluating state and local business incentives"**, Journal of Economics Perspective, Vol. 34, No (2), pp: 90
- Sebastian Eichfelder , Martin Jacob ,and Kerstin Schneider, (2023), **"Do tax incentives affect investment quality?"**, Journal of Corporate Finance, vol. 80, June.

-Tennyson, Oghoghomeh (2014). "**An assessment of agribusiness tax incentives in Nigeria**". International Journal of Business and Economic Development. Vol. 2, No. (1), PP: 129-134

Arif Setyo, (2024) "**Evaluation of Property Taxes and Their Impact on the Real Estate**" Market Golden Ratio of Taxation Studies, Vol.4, Issue. 2.

-George T. Peters, & Bariyima D. Kiabel ,(2015), "**Tax Incentives and Foreign Direct Investment in Nigeria**", IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR- Vol. 6, No (5), PP: 2321-5933. www.iosrjournals.org

-Nergis Feride KAPLAN DÖNMEZ, (2023), "**Taxation And Incentives In Renewable Energy Investments**", Electronic Journal of Social Sciences, Ocak/January(2023) – Cilt/Volume:22 – Sayı/Issue:85 (220-245) , ISSN:1304-0278 , www.esosder.org

-Quan Li, (2015) , "**Fiscal decentralization and tax incentives in the developing world**" ,Review of International Political Economy Vol 23, 2016 – Issue 2: Revenue Mobilization in the Developing World: Changes, Challenges and Chances, pp: 232-260

-Silvia Appel et.al (2023), "**The Impact Of R&D Tax Incentives: Results From The OECD Microberd+ Project**", OECD Science, Technology And Industry Policy Paper, October 2023 No. 159.